

التعليم في زمن الحوثيين..

تصف لعقول الطلاب وتدمير مستقبلهم



كيف تمويل أموال المنظمات حرب الحوثية؟

«الأمناء» القسم السياسي؛

تمر العملية التعليمية في المناطق الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي بأوضاع مروعة، في ظل تصاعد الانتهاكات التي يرتكبها الانقلابيون ضد المعلمين.

العام الدراسي الجديد استقبله المعلمون بإجراءات تعسف وإقصاء من قبل الميليشيات، حيث كشفت مصادر مطلعة عن قيام الحوثيين بإقصاء أكثر من 15 مدرسة و60 معلما ومعلمة من وظائفهم في صنعاء وإب.

الكثير من المعلمين كشفوا أنه بسبب رفضهم لتوجيهات الميليشيات للانخراط والقبول بمعتقداتهم وأفكارهم الطائفية تم إقصاؤهم من وظائفهم واستبدالهم بمعلمين موالين لهم، لتنفيذ مشروعاتهم الطائفية الساعي لحوثة التعليم.

وعلى الرغم من وقف صرف رواتب المعلمين المنقطعة منذ أكثر من أربعة أعوام، إلا أن الميليشيات الحوثية أصدرت تعليمات تشدد فيها على منع غياب أي معلم ومعلمة، وهو ما اعتبرته قيادات تربوية إجراءً مجحفاً بحق المعلمين.

وتشير تقارير تربوية إلى أن مليشيا الحوثي قامت بتحريف مواد أساسية وأدخلت على الكتب المدرسية إضافات وتعديلات في محاولة لتفريب أفكارها الطائفية ومسح عقول الطلاب عبر المناهج الدراسية.

قطاع التعليم في مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية كان أبرز القطاعات التي ركز عليه الانقلابيون من أجل استهدافه وتحريفه بالأفكار الطائفية.

يأتي هذا فيما كشفت تقارير حقوقية أن هناك ٢٠٪ من المعلمين تحولوا من مربي أجيال إلى مقاتلين مرتزقة لدى مليشيا الحوثي، نتيجة توقف مرتبات أكثر من ١٧٠ ألف معلم لما يزيد على العامين، كما أن هناك ما يقارب ٣٠٧ مليون طالب بحاجة ماسة للمساعدة ليتمكنوا من العودة لمدراسهم.

وأوضح المجلس النرويجي للاجئين أن عددا كبيرا من الأطفال لم يتمكنوا من العودة إلى المدارس في اليمن، وقال: «هناك ما يقارب مليوني طفل خارج المدارس وما يقارب ٣٠٧ مليون طفل بحاجة ماسة للمساعدة ليتمكنوا من العودة لمدراسهم..»

وهناك ٢٠٠٠ مدرسة تضررت بسبب الحرب أو تستخدم لإيواء العوائل النازحة».

وأشار المجلس النرويجي إلى أن آلاف المعلمين لم يتلقوا رواتبهم منذ توقفها في أكتوبر ٢٠١٦، مؤكداً أن عدم دفع رواتب المعلمين يؤثر على نحو ١٠ آلاف مدرسة وما يقرب من ٤ ملايين طالب.

وبحسب خطة الاستجابة الإنسانية للعام ٢٠١٨، فإن ٤.٥ مليون طفل في سن التعليم، خارج المدارس، بالإضافة إلى أن ٢١٪ من المدارس غير صالحة للعملية التعليمية، ولا يزال الوضع مرشحا للتدهور خلال الأعوام القادمة في حال استمرت الحرب.

وبيّنت تقارير أممية حول التعليم في اليمن أن عدد الطلاب الذين لم يحضروا المدارس في عام ٢٠١٥ بلغ ٩.٢ مليون طالب، في حين أن ٨.١ مليون طالب تسربوا من المدارس لأسباب اقتصادية واجتماعية مختلفة.

أموال دولية تمّول حرب الحوثية العنيفة لا تتوقف مليشيا الحوثي الانقلابية عن اتخاذ خطوات على الأرض، تستهدف نهب المنظمات الدولية، وذلك بغية تمويل حربها العنيفة التي أشعلتها في صيف 2014.

مصادر مطلعة قالت، إن مليشيا الحوثي تعزز مطالبة المنظمات الدولية العاملة في صنعاء ومناطق سيطرتها بتقديم إقرار مالي حول أنشطتها والمشروعات التي تنفذها وإتاحة سجلاتها المالية أمامها للتدقيق في حساباتها.

الإجراء الحوثي الجديد يأتي - بحسب المصادر - في إطار التنافس بين القيادات الحوثية على أموال المنظمات الدولية. وأوضحت المصادر أن القيادي الحوثي علي العماد المعين رئيساً للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وبدعم من القيادي الحوثي مهدي المشاط رئيس ما يسمى المجلس السياسي يعزز مطالبة المنظمات الدولية بفتح سجلاتها للتدقيق في حساباتها المالية.

وتهدف هذه المطالبة، سحب البساط من ما يسمى الهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية التي أنشأها الحوثيون للإشراف على عمل المنظمات الدولية. هذه الهيئة يديرها القيادي الحوثي عبد المحسن الطاووس، ويرأس مجلس إدارتها القيادي الحوثي أحمد حامد المعين

من الميليشيا مديراً لمكتب رئاسة الجمهورية والمحسوبين ضمن جناح القيادي الحوثي النافذ محمد علي الحوثي عضو ما يسمى المجلس السياسي الأعلى. ويسعى المشاط، بحسب المصادر، من خلال «العماد»، الدخول في قطاع المنظمات للحصول على حصته، بعد أن أصبح هذا الجانب حكرًا على جناح محمد الحوثي. وبيّنت المصادر أن ما تُسمى الهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية غير قانونية، ويهدف الحوثيون من خلالها ابتزاز المنظمات الدولية.

ولفتت المصادر إلى أن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة هو المعنى بالتدقيق بحسابات الوحدات الإدارية للدولة، مؤكدة أن كل طرف يستخدم نفوذه للوصول إلى أموال المنظمات التي ترضخ على تقديم رشاوى للقيادات الحوثية تحت مسميات التنسيق والتسهيل وغيرها من المسميات.

إقدام الميليشيات الحوثية على هذه الممارسات تكشف عن الوجه الإرهابي لهذا المعسكر، الذي يستهدف تآزيم الوضع الإنساني لإطالة أمد الأزمة وتكبيد المدنيين أعباءً ثقيلة.

وكان برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، قد اتهم مليشيا الحوثي بنهب المساعدات الإنسانية، وقال في تقرير له، إن الميليشيات تنهب المساعدات من أفواه الجائعين، في وقت يعاني المواطنون في صنعاء القابعة تحت سيطرتها من أوضاع قاسية وظروف اقتصادية صعبة، في ظل انعدام فرص العمل وانقطاع الرواتب، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية.

وفي واقعة أخرى، أقدمت الميليشيات الحوثية، على إتلاف مواد غذائية تابعة لبرنامج الأغذية العالمي، قالوا إنها منتهية الصلاحية، وذلك بعدما صادرتها الانقلابيون لفترات طويلة وتعمدوا عدم توزيعها على المحتاجين بغية إطالة أمد الأزمة الإنسانية. وتولت جرافات إتلاف كميات من المواد التي حملت شعار برنامج الأغذية العالمي، وذلك بعدما أصبحت ملاذاً للحشرات الكثيرة، وذلك باعتراف الميليشيات نفسها.

مصادر أممية أوضحت أن المساعدات التي أتلفت في صنعاء كان من المفترض توزيعها في نوفمبر 2018، وانتهى الأمر بهذا الطعام عالقاً على حاجز لأشهر.

وأضافت أن برنامج الأغذية العالمي يوفر شهرياً الطعام لنحو 11 مليون شخص، مؤكداً ضرورة الوصول دون عوائق إلى جميع المناطق لمن هم في أشد الحاجة إليها، وأشار إلى أن البرنامج يُوزع أكثر من 130 ألف طن من الأغذية.

إتلاف المساعدات الإنسانية يمثل الجزء الأخير من سلسلة الجرائم الحوثية الهائلة في هذا الملف تحديداً، حيث تتعمد الميليشيات الموالية لإيران عدم السماح لتوزيع المساعدات على المحتاجين في مناطق سيطرتها، بغية العمل على إطالة أمد الأزمة، وقد أدى عرقلة توزيع هذه الأغذية إلى أن أصابها التلف وبالتالي حرم منها الملايين.

جريمة الإصلاح والحوثي المشتركة يقع الأطفال ضحية للمليشيات والتنظيمات الإرهابية التي تسعى لاستخدامهم كوقود في المعارك التي يخوضونها، ويتجلى ذلك واضحا في اليمن بفعل التجنيد المستمر من قبل الميليشيات الحوثية للأطفال، وانتقل الأمر إلى مليشيات الإصلاح التي تهيمن على الشرعية مؤخراً، بعد أن تلقت هي الأخرى هزائم عدة على يد القوات الجنوبية.

ودفعت مليشيات الشرعية بكل ثقلها للإقدام على ارتكاب جرائم إرهابية بحق أبناء الجنوب، فبدأت بعمليات الحشد والتجنيد في مأرب، ثم انتقل الأمر إلى تعز، غير أنها واجهت مشكلات جمة بسبب عدم الاستجابة لها، في ظل إدراك الجميع أنها تخوض معارك خاسرة أمام أبناء الجنوب الذين يؤمنون بقضيتهم العادلة.

وقبل أيام أعترف صحفي موالى للشرعية بعجز القوات التي حشدتها للمليشيات من مأرب عن تأمين مدينة عتق عاصمة محافظة شبوة والتي لا تتجاوز مساحتها 20 كيلو، وقال الصحفي عدي بن سريع: «قراءة اسبوع منذ سيطرة الشرعية على مدينة عتق ولا زالت الحشود والجيوش الكبيرة عاجزة عن تأمين مدينة صغيرة لا تتجاوز 20 كيلو.

ولعل ذلك كان دافعا لاستغلال حكومة الشرعية استغلال حاجة بعض الأسر للأموال وتعمل على تجنيد أبنائهم في صفوفها مقابل الحصول على تلك الأموال. وأشارت مصادر محلية إلى أن حكومة الشرعية أطلقت دعوات لتجنيد دفعات

جديدة تحت مسمى «الحاقهم بالجيش والأمن مقابل دفع أموال لأسر المجندين الجدد»، وأوضحت المصادر أن الهدف من تلك الدعوات هو تجنيد 5 آلاف جندي من مدينة عتق وتحديدًا من الأسر الفقيرة من أبناء المحافظات الشمالية.

ولم يكن التجنيد هي الجريمة الوحيدة التي يقدم الإصلاح على ارتكابها بحق الأطفال، إذ كشفت منظمة العفو الدولية، في تقرير لها، في شهر مارس الماضي، عن تعرض أطفالا في اليمن لعمليات اغتصاب في مدينة تعز جنوب غربي اليمن، على يد عناصر من مليشيات تابعة لحزب الإصلاح. وأكدت العفو الدولية أن بحثاً أجرته المنظمة مؤخرا، ونشرته على موقعها الإلكتروني، وثق اغتصاب ثلاثة صبية تتراوح أعمارهم بين 8 و16 عاما ومحاولة الاعتداء الجنسي على رابع يبلغ 12 عاما في مدينة تعز التي تسيطر عليها، وتحاصرها مليشيا الحوثي.

وقالت المنظمة، إن أسر أربعة من الصبية أبلغت فرق منظمة العفو بأن أبناءها تعرضوا للاعتداء خلال العام الماضي، خصوصا داخل مسجد، مشيرة إلى أن أسر هؤلاء الصبية أبلغت إدارة التحقيقات الجنائية في تعز بتلك الاعتداءات، لكن السلطات المحلية لم تتخذ أي إجراء قانوني.

وتتلاقى جرائم الإصلاح مع الميليشيات الحوثية، وكشفت إحصائية حديثة عن تجنيد مليشيا الحوثي الانقلابية، نحو 2500 طفل دون سن الـ15، خلال النصف الأول من العام الجاري، وتوزيعهم على الجبهات المشتعلة، للمشاركة بشكل مباشر في العمليات القتالية، معظمهم من: صنعاء وذمار وعمران والمحويت وحجة، بصورة مخالفة لاتفاقيات الدولية، وقوانين حماية حقوق الطفل.

وأشارت تقارير أممية، سابقا، إلى تجنيد الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران نحو 9 آلاف طفل يماني في حربها على السلطة الشرعية خلال السنوات الثلاث الأولى من الحرب، التي أشعلتها الميليشيات، وانقلابها على السلطة الشرعية في سبتمبر 2014.

غير أن تقارير منظمات الرصد المحلية في اليمن تشير إلى أضعاف هذا الرقم، وتؤكد أن عدد الأطفال الذين جندتهم مليشيا الحوثي يناهز 25 ألف طفل على أقل تقدير.